

جنوب تركيا وجهة تنظيم داعش للتزود بالأسلحة

باريس - سلّطت دراسة جديدة، تم كشف النقاب عن تفاصيلها الثلاثاء، الضوء على تعاملات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) من أجل التمكن من شراء الأسلحة من جميع أنحاء العالم، حيث أظهرت هذه الدراسة أن هناك شركات وهمية وتحويلات مالية وشركات عائلية سرية تم التحويل عليها في ذلك.

وأصدرت منظمة "كونفليكت أرممنت ريسيرتش" غير الحكومية المختصة في أبحاث التسليح خلال النزاعات، تقريراً يوضح بالتفصيل كيف تمكن التنظيم المتطرف خلال سيطرته على مساحات شاسعة من سوريا والعراق بين عامي 2014 و2019 من شراء أطنان من المواد المتفجرة والمعدات الإلكترونية والطائرات بدون طيار، دون لفت الانتباه.

ويبدو أن الأمثلة على ذلك وافية؛ فقد قام داعش بشراء متجر هواتف صغير وستة أطنان من عجينة الألومنيوم، فيما دفع موزع صغير للمنتجات الزراعية التركية نحو 200 ألف دولار (165 ألف يورو) للحصول على 78 طناً من الوقود الدافع الذي يستخدم في صنع القذائف.

واعتمد داعش بشكل خاص وفقاً لهذه الدراسة على الأفراد والشركات العائلية الذين كانوا يعملون كوسطاء بالقرب من مناطق انتشاره، ولاسيما في جنوب تركيا.

وأشارت المنظمة في تقريرها إلى أنها ليست في وضع يمكنها من إثبات أن هؤلاء الوسطاء تصرفوا عن دراية، قائلة "كنهم شكلوا نقاط اتصال أساسية في سلسلة توريد التنظيم".

وبين عامي 2015 و2017 عثر على نحو مئة صفحة تحتوي على عجينة الألومنيوم المنتجة في الصين في جميع أنحاء المناطق التي سيطر عليها التنظيم.

ويكشف التقرير عن شراء أسمدة النترات وعجينة الألومنيوم المستخدمة في إنتاج المتفجرات، بالإضافة إلى وقود الصواريخ والطائرات بدون طيار.

وحاول التنظيم المتطرف حتى إنتاج نظام آلي مضاد للطائرات، على الرغم من عدم توفر دليل على نجاحه في ذلك.

كما وثقت المنظمة وجود 28 طائرة بدون طيار تم تعديلها لتكون مسلحة. وقد حاول تنظيم الدولة الإسلامية كذلك الحصول على نظام تتبع بصري، وهو عنصر محتمل لنظام آلي مضاد للطائرات في المستقبل.

والشبكة التي تم الكشف عنها تشير إلى أنها شكلت كياناً يتاجر بحرية في أرجاء العالم الأربعة.

وحدد تقرير المنظمة "أكثر من 50 شركة، في أكثر من 20 دولة، قامت بإنتاج أو توزيع منتجات استخدمتها قوات التنظيم".

واستند النظام إلى إدارة شركات مسجلة قانونياً، وخدمات لوجيستية فعالة داخل دولة الخلافة المزعومة نفسها، ومواقع إلكترونية وهمية،



سام هيلر

نشاط شبكة إمداد
تنظيم الدولة الإسلامية
يبدو اليوم منقضا

ومنذ نهاية الخلافة المزعومة في مارس 2019، يحاول تنظيم الدولة الإسلامية إعادة بناء نفسه في بلاد الشام وتوجيه ما يمكن اعتباره ضربات محدودة ولكنها ثابتة.

وما تبقى من شبكة إمداده اليوم يبدو أكثر غموضاً. ويصفه المحلل المستقل لشؤون سوريا ومستشار مجموعة الأزمات (كرايسز غروب) سام هيلر، بأنه نشاط منخفض الموارد.

ويقول هيلر، وهو يراقب مقطع فيديو للتنظيم عرض فيه في شهر نوفمبر من العام 2019 معدات مقاتليه، "كل هذا يبدو رخيصاً ويسهل الحصول عليه نسبياً. هذا هو الأساس لتحقيق استدامة مثل هذا النوع من النشاط".

ويعتقد خبير أسلحة معروف، يطلق على نفسه اسم كاليب أوبسكورا على تويتر من جهته، أن تنظيم الدولة الإسلامية يشتري اليوم القليل من المعدات في الخارج باستثناء المعدات المتطورة.

وبالنسبة إليه، فإن التنظيم المتطرف يعتمد على ما تبقى لديه من غنائم الحرب المحتملة وكذلك على السوق السوداء والمليشيات التي لا حصر لها والجماعات المسلحة وعناصر في القوات الرسمية مبالاة إلى الفساد.

ويشير هذا الخبير إلى أن المال لا يتوقف عن الدوران، حيث مازال بوسع التنظيم الاستفادة من تجربة هذه المجموعات.

وإذا وجد التنظيم نفسه يوماً ما في وضع استراتيجي جيد، فإنه "سيكون من الأسهل عليهم إعادة الكرة".



رغم انهياره، داعش لا يزال يحاول العودة

الفجوة تتعمق بين بريطانيا والأوروبيين بفشل مباحثات «الفرصة الأخيرة»

جونسون يزور بروكسل وسط مخاوف من إتمام بريكست دون اتفاق



انسداد الأفق

مؤلف من أكثر من 700 صفحة، قبل أن يدخل حيز التنفيذ في الأول من يناير. ولا يزال وصول الصيادين الأوروبيين إلى المياه البريطانية مسألة حساسة جداً بالنسبة لبعض الدول الأعضاء. وقالت مصادر حكومية بريطانية إنه "لم يحصل أي اختراق".

وفي ما يخص شروط المنافسة العادلة التي يُفترض أن تضمن نقطة التقاء من حيث المساعدات الحكومية والمعايير الاجتماعية والبيئية، فإن الصعوبة تكمن في إيجاد آلية تحترم السيادة التي استعادتتها لندن بعد انفصالها مع الحفاظ على المصالح الأوروبية.

وذكرت ألمانيا التي تتولى حالياً رئاسة الدورة للاتحاد الأوروبي، بأنها لن تقبل باتفاق "بأي ثمن".

وستكون العلاقة المستقبلية مع لندن أحد المواضيع الساخنة في القمة الأوروبية التي ستبدأ الخميس وتتواصل الجمعة في بروكسل.

ومنذ خروجها الرسمي من الاتحاد الأوروبي في 31 يناير الماضي، لا تزال بريطانيا تطبق القواعد الأوروبية، إلا أن خروجها من السوق الموحدة والاتحاد الجمركي سيصبح فعلياً في نهاية الفترة الانتقالية في 31 ديسمبر الحالي.

وفي غياب اتفاق، ستخضع المبادلات التجارية بين لندن والاتحاد الأوروبي اعتباراً من الأول من يناير، لقواعد منظمة التجارة العالمية أي أنه سيتم فرض رسوم جمركية وحصص، ما يثير خطر حصول صدمة لاقتصادات ضعيفة أصلاً بسبب أزمة وباء كوفيد - 19.

بروكسل لعقد محادثات منفصلة لمناقشة تنفيذ اتفاق الطلاق الذي تم التوصل إليه.

وبعد لقائه نائب رئيسة المفوضية الأوروبية ماروس سيفكوفيتش، أعلنت الحكومة البريطانية، مساء الاثنين، استعدادها للتخلي عن بنود في مشروع قانون حول بريكست يعيد النظر في اتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 31 يناير الماضي.

وقالت في بيان "عملت بريطانيا والاتحاد الأوروبي بشكل بناء" لتطبيق اتفاق بريكست وفي حال اتفاق "في الأيام المقبلة" على الحلول المطروحة ستسحب لندن من مشروع القانون حول السوق الداخلية الذي يدرسه البرلمان البريطاني راهناً، بنوداً تتعلق بأيرلندا الشمالية تنتهك باعتراف بريطانيا القانون الدولي.

وقال مصدر أوروبي إن مسؤولي الاتحاد الأوروبي عقدوا اجتماعاً عبر الفيديو الاثنين مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل.

وأوضح أن رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين ناقشا أجندة القمة الأوروبية مع الجانبين الفرنسي والألماني بما في ذلك مسألة بريكست.

ويعمل المفاوضون أصلاً تحت ضغط شديد بسبب الجول الزمني، إذ أن البرلمانين البريطاني والأوروبي يجب أن يصادقا على اتفاق تجاري محتمل

لقاء شخصي قريباً. وأورد بيان مشترك لداوونينغ ستريت والمفوضية الأوروبية أن جونسون وفون دير لاين توافقا خلال اتصال هاتفي على "عدم توافر الظروف للتوصل إلى اتفاق نهائي"، وطلباً من المفاوضين الإعداد "لاجتماع مباشر في بروكسل خلال الأيام المقبلة".

ويأتي الإعلان عن زيارة جونسون بعد يوم متعثر من المفاوضات، أبلغ خلاله المفاوض الأوروبي ميشال بارنييه أعضاء البرلمان الأوروبي أن الأربعة هو المهلة النهائية للتوصل إلى حل، فيما راوحت المفاوضات مع نظيره البريطاني ديفيد فروست مكانها في بروكسل.

والانتظار شاخصاً إلى قمة الاتحاد الخميس حيث ستطرح مسودة اتفاق على زعماء الكتلة الـ27 أو سيتم الإقرار بالفشل.

ووفق ما أفادت مصادر دبلوماسية، أبلغ المفاوض الأوروبي بارنييه الاثنين سفراء الدول الأعضاء الـ27 أنه لم يتم إحراز أي تقدم منذ استئناف المفاوضات الأحد التي استمرت حتى منتصف الليل.

وأكد دبلوماسي أوروبي "إننا نصل إلى آخر السباق، الوقت بدأ ينفد. رغم المفاوضات المكثفة، لم يتم سد التباينات".

وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي "مستعد للقيام بخطوة إضافية للحصول على اتفاق عادل ومستدام ومتوازن.. على المملكة المتحدة أن تختار بين هذا الانفصال الإيجابي أو الخروج دون اتفاق".

وأرسلت لندن وزير الدولة البريطاني ميشال غوف المقرب من جونسون إلى

تعثّر مباحثات "الفرصة الأخيرة" بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي الاثنين عجلَ بدخول رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون على خط المفاوضات مباشرة حيث يستعد لزيارة بروكسل في الأيام المقبلة للحيلولة دون إتمام بريكست دون اتفاق يبدو ماثلاً أمام الجميع أكثر من أي وقت مضى مع نفاد الوقت.

بروكسل - يتوجه رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون إلى بروكسل خلال الأيام المقبلة في محاولة لإنقاذ التوصل إلى اتفاق لمرحلة ما بعد بريكست، بعدما انتهت الجولة الأخيرة التي رأى فيها مراقبون "فرصة أخيرة" للتوصل إلى اتفاق ينظم العلاقات المستقبلية بين الطرفين.

وتعاطفت المخاوف من فوزى ستعقب إتمام خروج بريطانيا من الاتحاد في حال عدم التوصل إلى اتفاق، رغم إعلان لندن الثلاثاء عن التوصل إلى اتفاق مع بروكسل حول التجارة مع أيرلندا في مرحلة ما بعد بريكست.

وعقد المفاوض الأوروبي ميشال بارنييه مع نظيره البريطاني دافيد فروست مباحثات استمرت ثمانية أشهر لكن دون التوصل إلى اتفاق، إذ لا تزال النقاط العالقة نفسها: الصيد وشروط المنافسة العادلة والآلية المستقبلية لحل الخلافات.

المفاوض الأوروبي ميشال بارنييه أبلغ الإثنين سفراء دول الاتحاد الأوروبي أنه لم يتم إحراز أي تقدم منذ استئناف المفاوضات الأحد

وقال مصدر رفيع في الحكومة البريطانية إن "المحادثات في الوضع نفسه الآن كما كانت الجمعة.. لم نحز أي تقدم ملموس.. من الواضح أن هذا يجب أن يستمر الآن سياسياً".

وتابع "على الرغم من أننا لا نعتبر هذه العملية انتهت، إلا أن الأمور تبدو صعبة للغاية وهناك فرصة كبيرة ألا نصل إلى أي شيء".

وبعد لقاء المفاوضين الأخير في بروكسل الاثنين، ومع بقاء ثلاثة أسابيع فقط على مغادرة بريطانيا للسوق الأوروبية المشتركة، تابحت جونسون ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين هاتفي واتفقا على عقد

النظام الإيراني يُرهب معارضيه بتكثيف إصدار أحكام الإعدام وتنفيذها

العراق حين ذهب إليها في زيارة عمل. وأضافت أنه "كان ذاهباً إلى العراق، وأبلغني بأن كل شيء على ما يرام، ونزل في مطار عمّان الدولي، ومنها توجه إلى العراق، لينقطع الاتصال به".

طهران قالت إن المحكمة العليا ثبتت حكماً بإعدام صحافي معارض بارز اعتقلته العام الماضي خلال «عملية للمخابرات»

واتهم مسؤولون إيرانيون الولايات المتحدة الدعو السود لإيران ومعارضتي الحكومة الذين يقيمون في المنفى بإثارة الاضطرابات في أواخر عام 2017 عندما انتشرت الاحتجاجات على المصاعب الاقتصادية في أرجاء البلاد.

وقال مسؤولون إن 21 شخصاً قتلوا أثناء الاحتجاجات وألقي القبض على آلاف. وكانت هذه من بين أسوأ الاضطرابات التي شهدتها إيران منذ

وأدين روح الله زَم الذي يتابع قناته (أند نيوز) أكثر من مليون متابع على إحدى وسائل التواصل الاجتماعي، بالتحريض على العنف في احتجاجات مناهضة للحكومة عام 2017.

وقال غلام حسين إسماعيلي المتحدث باسم الهيئة القضائية في بث حي لمؤتمر صحافي نشره موقع قضائي "نعم، المحكمة العليا أثبتت الحكم الذي أصدرته محكمة الثورة في هذه القضية".

وفرّ الصحافي وهو ابن إصلاحي شيعي بارز من إيران وحصل على اللجوء في فرنسا.

وفي يونيو، أعلن إسماعيلي أن المحكمة الثورية في طهران "اعتبرت أن الاتهامات الـ13 التي كان يمثل بسببها تساوي الاتهام بالفساد في الأرض وبالتالي أصدرت حكماً بالإعدام".

وفي أكتوبر عام 2019 قال الحرس الثوري الإيراني إنه "أوقع" زم في "عملية معقدة استخدم فيها الخداع المخبراتي". ولم يوضح أين جرت العملية.

وكانت زوجة زم، قد ذكرت العام الماضي أن زوجها تعرض للاختطاف في

طهران - سرّعت إيران في وتيرة إصدار أحكام بالإعدام بهدف ردع أي محاولات للاحتجاج ضد النظام، بالرغم من التنديد الأممي والدولي بممارسات القمع والتعذيب والقتل ضد أبرياء فقط بسبب مشاركتهم في مظاهرات أو ممارسة حقهم في التعبير.

وقالت طهران الثلاثاء إن المحكمة العليا ثبتت حكماً بإعدام صحافي معارض بارز اعتقلته العام الماضي خلال ما وصفته طهران بعملية للمخابرات بعد أن قضى سنوات في مناهة بفرنسا.

ويخضع استخدام عقوبة الإعدام في إيران، التي تزهق سنوياً أرواح أشخاص يفوق عددهم ذاك المسجل في أي بلد آخر باستثناء الصين، لمزيد من التصديق بعد أن خرجت في أكثر من مرة احتجاجات مناهضة للحكومة بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وتنذر الأمم المتحدة باستخدام طهران عقوبة الإعدام كتحذير لسكانها في مناح من الاضطرابات الاجتماعية المتزايدة لواد أي محاولات تظاهر على الرغم من تردّي الأوضاع الاقتصادية، ما يعكس مدى ممارسات القمع في إيران.